



مداخلة

د. الطاهر خليفة أبوالحسن

رئيس لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط / ليبيا

في

ورشة العمل الثانية حول الإستعراضات الوطنية الطوعية
في المنطقة العربية (تعزيز الشراكات)

فندق كونراد – القاهرة

26-27 فبراير 2020

ملخص العرض

أولاً : تبنت وزارة التخطيط في ليبيا برنامج التنمية المستدامة بحكم الإختصاص أولاً وإلى ما أُسند إليها من وزارة الخارجية الليبية.

ثانياً : بناءً على ذلك تم تشكيل لجنة للتنمية المستدامة تعمل تحت إشراف معالي السيد/ وزير التخطيط بموجب قرار السيد/ الوزير رقم (62) لسنة 2018م.

ثالثاً : شكلت اللجنة من عدد من الخبراء والمتخصصين من القطاعات ذات العلاقة كان بينهم رئيس مصلحة الإحصاء والتعداد ورئيس الهيئة العامة للمعلومات وكان من ضمنها أيضاً بعض الأعضاء من قطاعات مختلفة، وقد تشرفت برئاسة هذه اللجنة .

رابعاً

1) كان من مهام هذه اللجنة تقييم الوضع القائم وتوفير قواعد بيانات للمؤشرات الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة.

2) موائمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة 2030 في الإستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

3) متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4) إعداد التقارير الطوعية الوطنية واستعراضها في المحافل الدولية.

5) تعزيز الشراكة والتعاون المحلي والدولي لتطبيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

خامساً : إنطلقت ليبيا في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة نهجاً ي يقوم على أساس تجربتها في العمل على أهداف التنمية للألفية (1990-2015) والذي تم إعداد تقرير بشأنه في هذا الخصوص.

سادساً : تم اختيار مجموعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تمثلت في عشرة أهداف تم اختيارها وفقاً لأولويات المرحلة وذلك بالتشاور مع الفعاليات المختلفة، الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وفئات مثل الشباب والمرأة وذوي الإعاقة وبعض الأكاديميين والباحثين وأجهزة الرقابة والمؤسسات التشريعية، تمثلت هذه الأهداف في الآتي :

الصحة الجيدة - التعليم الجيد - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - المياه النظيفة والصرف الصحي - الطاقة النظيفة المستدامة - العمل اللائق والنمو الاقتصادي - الحد من أوجه عدم المساواة - مدن ومجتمعات مستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية - عقد الشراكات.

سابعاً : لتفعيل عمل لجنة التنمية المستدامة تم إنشاء موقع إلكتروني للجنة التنمية المستدامة ولتعزيز دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم إنشاء منصة إلكترونية لريادة الأعمال والعمل جاري على إدماج أول مدرسة لريادة الأعمال عبر الإنترن特 (ليبوس) في هذه المنصة .

ثامناً : تم إطلاق المنتدى الليبي للتنمية المستدامة في 14/يوليو/2019م كمنصة للحوار والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود وإلى إدماج وتعزيز مشاركة كافة أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وفئات الشباب، والمرأة، وفئة ذوي الإعاقة والجهات التشريعية والرقابية والأكاديميين والجهات العلمية، والبحثية والجامعات وذلك ليكون هذا المنتدى رافداً وداعماً أساسياً لعمل لجنة التنمية المستدامة من أجل تحقيق أهداف أجندة 2030 .

تاسعاً : فيما يخص آلية عمل اللجنة فقد تم إعداد خطة تنفيذية وفقاً لبرنامج زمني حيث تم تكوين فريق عمل لكل هدف من الأهداف سواءً التي تم اختيارها كمرحلة أولى أو التي لم يتم اختيارها في المرحلة الأولى حيث كلف رئيساً لكل فريق كان من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الهدف وكذلك تم اختيار منسقاً لكل فريق يكون مندوباً من القطاع المختص أو المعنى بتنفيذ الهدف مثل التعليم والصحة وغيرها، ويتم ترشيحه من القطاع المختص بشكل رسمي بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأعضاء من ذوي الإختصاص .

عاشرًا : تم تشكيل فريق مصغر لصياغة التقرير الطوعي بالتنسيق مع فرق العمل للأهداف المختلفة وقد شُرع في إعداده وهو الآن في مرحلة نقارب فيها من إنجاز المسودة الأولى ونعتمد في سرعة إنجازها على أداء فرق العمل المختلفة .

حادي عشر : فيما يخص موضوع الشراكات من أجل تحقيق الأهداف فقد تم التواصل والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا، وكذلك عقد لقاءات مع البنك الدولي خصوصاً مع السيد نائب رئيس البنك الدولي لشئون التنمية المستدامة من أجل الحصول على المساعدات الفنية الالزمة المتمثلة في توفير عدد من الخبراء وعقد بعض ورش العمل بالخصوص، حيث أبدوا استعدادهم بتقديم المساعدة الالزمة.

وكذلك شارك بعض من أعضاء لجنة التنمية المستدامة في بعض العروض التربوية الخاصة بإعداد التقرير الطوعي.

وقد تبنت لجنة التنمية المستدامة موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث تم برعاية وزارة التخطيط إنطلاق الوكالة الليبية للتنمية. وكذلك تم تنظيم ورعاية العديد من ورش العمل وحلقات النقاش في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الثاني عشر : تم إعداد مجموعة من الإستراتيجيات الوطنية وجاري العمل على بعض الإستراتيجيات الأخرى والتي تخدم أهداف التنمية المستدامة مثل الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة 2030م، وإستراتيجية المياه والصرف الصحي والإستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة وإستراتيجية التعليم والصحة وإستراتيجية التمكين والتنمية البشرية.

الثالث عشر : في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة تبنت وزارة التخطيط نهاية السنة الماضية 2019 خطة ثلاثة للأعوام (2020-2021-2022) تتضمن على وجه الخصوص إدماج أهداف التنمية المستدامة في مقترن هذه الخطة لجميع الوزارات والقطاعات المعنية وذلك وفقاً لمنشور مالي السيد/ وزير التخطيط رقم(2019/2).

الرابع عشر : دعمت اللجنة تعزيز دور المرأة من خلال رعاية العديد من الأنشطة والملتقيات التي تهدف إلى تمكين المرأة وإتاحة الفرصة لها في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة من أجل مساهمة أكبر لها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

الخامس عشر : إهتمت لجنة التنمية المستدامة بموضوع الحكومة وأعطته تركيزاً أكبر من خلال تنظيم معهد التخطيط لندوة حول هذا الموضوع لمناقشة مشروع دليل الحكومة تمهدياً لإعتماده .

السادس عشر : في إطار تحقيق اللامركزية وتعزيز دور البلديات وتطويرها وتنميتها وإزالة الفوارق التنموية تم نقل العديد من اختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي للبلديات وفي مرحلة أولى نقلت الإختصاصات المتعلقة بالخدمات مثل التعليم - الصحة - المواصلات - وغيرها .

السابع عشر : منذ شروعنا في التجهيز لإعداد التقرير تمت مشاركة الوزارات والقطاعات المعنية وديوان المحاسبة وأعضاء من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع الاجتماعات واللقاءات والعروض التي جرت والتي ستجري حتى الإنتهاء من إعداد التقرير .

الثامن عشر : تقوم لجنة مصغرة برئاسة رئيس لجنة التنمية المستدامة وبالإشراف المباشر لمعالي السيد/ وزير التخطيط بصياغة التقرير بعد تجميع البيانات المطلوبة من فرق العمل وعرضها أولاً بأول على كافة المعنيين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إجتماعات ولقاءات تعقد لهذا الغرض .

التاسع عشر : هناك عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهت عمل لجنة التنمية المستدامة تمثلت في الآتي :

- 1) الضعف والإفتقار للبيانات والمعلومات والمؤشرات المطلوبة لقياس والتقييم .
- 2) عدم الإستقرار السياسي وهشاشة الوضع الأمني بما يصاحبه من صراع وعنف وإضطرابات والتي تؤثر بشكل سلبي على كل برامج ومكتسبات التنمية وبالتالي على أجندة التنمية المستدامة 2030م .
- 3) الهجرة غير الشرعية وأعداد النازحين والمهجرين نتيجة الصراعات تشكل تحدياً حقيقياً على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م .
- 4) ضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد .
- 5) طبيعة الاقتصاد الليبي من حيث أنه إقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز وفي حالة حدوث أي خلل أو توقف عن إمدادات هذه الثروة تتوقف بذلك كافة برامج التنمية وبما يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- 6) إعادة الإعمار وما يتطلبه ذلك من توفير التمويل اللازم لذلك .
- 7) الزخم الكبير الذي حدث خلال السنوات الأخيرة في إشهار وتكوين منظمات المجتمع المدني أوجد صعوبة في اختيار من يشارك عن المجتمع المدني ولكننا نحاول أن تكون المشاركات للمنظمات الأكثر فاعلية ونشاطاً .
- 8) عدم وجود قطاع خاص منظم وقوى بالرغم من أن القطاع الخاص الناشئ في ليبيا يوجد لديه الإهتمام والرغبة في المشاركة ولكن يحتاج إلى آليات وتشريعات منظمة لعمله بالخصوص .

إنتهى العرض